مجلة دراسات وأبحاث

المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

Dirassat & Abhath

The Arabic Journal of Human and Social Sciences

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

فهم معجزة النمو الإقتصادي في الصين

أ. أمين حواس / جامعة عبد الرحمن بن خلدون – تيارت

فهم معجزة النمو الإقتصادي في الصين

أ. أمين حواس

الملخص:

تقدم هذه المقالة نظرة عامة حول معجزة النمو الإقتصادي في الصين و نجاحها في حعل الصين قوة إقتصادية عالمية خلال ثلاثة العقود الماضية. و تركز هذه الدراسة على نقطتين هامتين : أولا ، تحديد أهم مصادر النمو الإقتصادي في الصين ؛ ثانيا ، تفسير كيف نجحت الصين من المحافظة على معدلات نموها المرتفعة خلال ثلاثة العقود الماضية. بناءا على نتائج طريقة محاسبة النمو ، تبين أن نموذج الإقتصاد الصيني يتميز بنمو مرتفع و مستدام يقوده التراكم المكثف لرأس المال و دعم نمو TFP مقبول بشكل مستدام.أكثر من ذلك ، تظهر هذه الدراسة أربع عوامل أساسية تعتبر المحددات الرئيسية لأداء الصين المذهل في مجال النمو الإقتصادي : (1) سياسات الإصلاح الإقتصادي ؛ (2) إلتزام الحكومة و الإصلاح على النمط الصيني ؛ (3) الإندماج في الإقتصاد العالمي ؛ و (4) الترقية الصناعية و الإبتكار التكنولوجي.

كلمات مفتاحية : معجزة النمو الإقتصادي ، الإقتصاد الصيني ، محاسبة النمو ، تراكم رأس المال ، التقدم التكنولوجي.

Absract:

This article provides an overview of China's economic growth miracle and its success to rise China as world economic power over past three decades. This study has two focuses : First, it identifies the key sources of economic growth in China .the second focus is to explain how China succeeded in sustaining high growth over three decades. Based on growth accounting exercises , the Chinese economic model is characterized by sustained high growth driven by intensive capital accumulation and sustained reasonable TFP growth. Furthermore, four factors are broadly considered to be the key determinants of China's phenomenal growth performance : (1) Economic Reform Policies ; (2) Government Commitment and the Chinese-Style Reform ; (3) Integration into the Global Economy ; and (4) Industrial Upgrading and Technological Innovation.

Keywords : Economic Growth Miracle, Chinese Economy, Growth Accounting, Capital Accumulation, Technological Progress.

مقدمة

في الأونة الأخيرة ، شكلت معدلات النمو الإقتصادي المرتفعة للغاية في الصين بعد إعتمادها سلسلة من الإصلاحات الموجهة نحو السوق أواخر السبعينات تأثيرا كبيرا و عميقا على مناقشات المنظرين الإقتصاديين و صناع القرار على حد سواء ، و كيف لا تثير هذه التجربة - الفريدة من نوعها - الإعجاب و الإهتمام و هو البلد الذي أصبح إقتصادا ناجحا بشكل ملحوظ و إستطاع التحول من إحدى البلدان الفقيرة في العالم و متخلف تكنولوجيا إلى إحدى عمالقة الإقتصاد العالمي (ثاني إقتصاد في العالم -بدلالة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) ذات صناعات كبرى موجهة نحو التصدير خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة عقود من الزمن . كما أن نمط النمو السريع الذي شهدته الصين خلال هذه الفترة صاحبه إنتعاش ملحوظ في مختلف مؤشرات الرفاهية الإجتماعية كإنخفاض مستويات الفقر ، إرتفاع معدلات العمر المتوقع ، إنخفاض مستويات الأمية و البطالة ، إلى جانب تحقيق تحول هيكلي للإنتاج و الصادرات ، فهي بذلك جديرة بحمل لقب " المعجزة الصينية " الذي أطلقها عليها العديد من الإقتصاديين.

في هذه الدراسة يتم إستعراض أهم الملامح التي ميزت الأداء الإقتصادي في الصين على مدار العقود الثلاثة الماضية.بعد ذلك ، يتم تفحص أهم مصادر النمو الإقتصادي السريع حسب العوامل التي من الممكن أن تفسر الطفرة النوعية التي ميزت الديناميكية الإقتصادية منذ الثمانينات . ثم يتم تسليط الضوء على أهم المحددات الرئيسية لأداء الصين المذهل في مجال النمو الإقتصادي .

1. أداء الإقتصاد الصيني بالأرقام

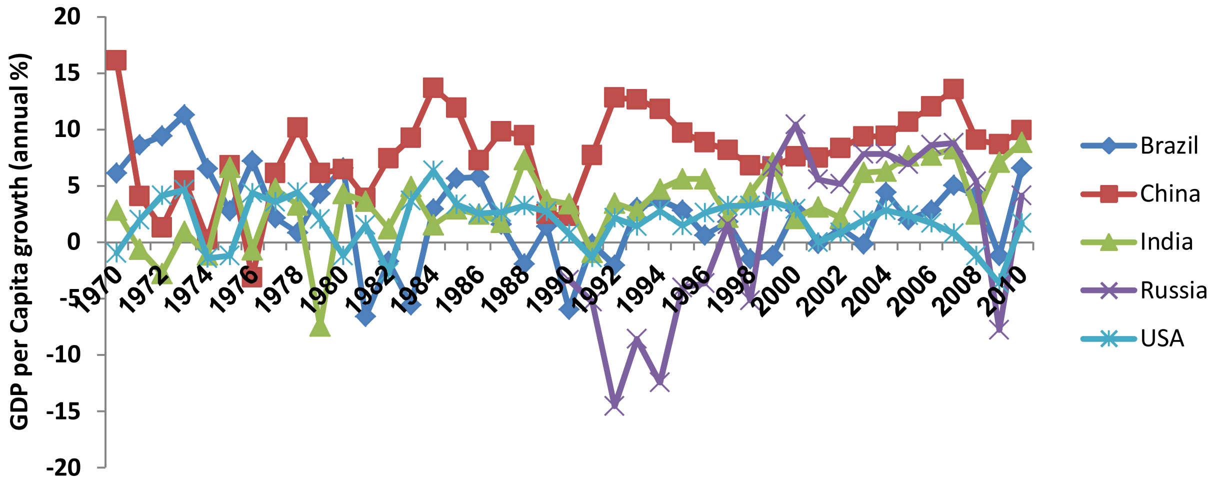
أصبحت الصين بعد إعتمادها سلسلة من الإصلاحات الموجهة نحو السوق منذ عام 1978 إقتصادا ناجحا بشكل ملحوظ. فقد إستطاعت الصين تحويل نفسها من إحدى البلدان الفقيرة في العالم إلى بلد ذات دخل متوسط خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة عقود من خلال تحقيقها لمعدلات نمو إقتصادي مستدامة و بوتيرة قياسية. ففي الثمانينات و التسعينات، كانت الصين أكبر المتلقين للمعونات الخارجية من بين البلدان النامية لكنها منذ بداية القرن الحادي و العشرين أصبحت أحد المساهمين و المانحين الرئيسيين لإفريقيا، أمريكا اللاتينية، و جنوب آسيا فضلا عن كونها البلد الأكثر إكتظاظا بالسكان، الوجهة الأولى للإستثمار الأجنبي المباشر ، ثالث أكبر مصدر للإستثمار في الخارج (بعد الولايات المتحدة و اليابان) و أكبر بلد في التجارة الدولية. هنا يمكن إرجاع السبب في صعود القوة الإقتصادية للصين إلى " معجزة النمو "- معدلات سريعة و مستدامة خلال ثلاثة عقود. يقدم هذا الجزء من هذه الدراسة لمحة عامة حول معجزة النمو الإقتصادي في الصين.

1.1. سجل غير مسبوق للنمو الإقتصادي

في الفترة ما بين 1978 إلى 2010 ، إرتفع نصيب الفرد من GDP في الصين 16 مرة : من مستوى 150 دولار أمريكي (بالأسعار الثابتة لعام 2000) في السبعينات إلى نحو 2423 دولار أمريكي عام 2010 بفضل تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة و مستدامة ، حيث شهدت الصين متوسطا سنويا لمعدل نمو GDP بحوالي 10 % لمدة ثلاثة عقود كما يظهره الشكل 01. خلال هذه الفترة، تجاوزت معدلات نموها كل الإقتصاديات العظمى في العالم حيث تراوحت معدلات النمو في الولايات المتحدة و أوروبا الغربية خلال نفس الفترة حوالي 2 % ،مما يشير جليا أنه خلال العقود القليلة المقبلة و في ظل الفرق الجوهري لمعدلات النمو ستلحق الصين بركب البلدان الغربية بل يمكن أن تتجاوزهم في جانب الناتج و التقدم التكنولوجي. على أن حدوث ذلك يتطلب من الصين أن تحافظ على نفس المستوى المرتفع للنمو و على المدى الطويل. كما أن سجل نمو الصين

تجاوز أيضا بلدان المعجزات في شرق آسيا كتايوان ، هونغ كونغ ، سنغافورة و كوريا الجنوبية في الثمانينات و التسعينات و التي حققت نموا يتراوح ما بين 7- 8 % في أقل من عقدين من الزمن.

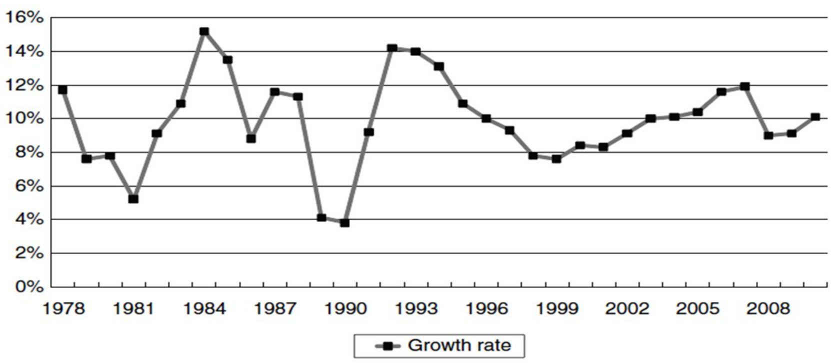
الشكل 01. معدل نمو نصيب الفرد من GDP في الصين و بلدان مختارة ، 1970 – 2010.



Source : Based on WDI.(2013).

حتى في خضم أسوأ أزمة إقتصادية عالمية (في عام 2008) منذ ما يقارب قرنا من الزمن أين شهدت العديد من البلدان إنكماشا إقتصاديا، إلا أن الصين ظلت مرنة بشكل كبير في مواجهة الصدمات الإقتصادية حيث سجلت الصين معدل نمو يقدر بـ 8.7 % في عام 2009) بفضل الإنفاق الكبير المحفز من قبل الحكومة) ، لتعاود بعد ذلك تسجيل معدل نمو يقارب 10.3 % عام 2010) أنظر الشكل 02.) و بمستوى GDP يعادل 58791 مليار دولار أمريكي. على ذلك ، أصبحت الصين ثاني أكبر إقتصاد في العالم منذ عام 2010.هنا نشير أنه مع نهاية عام 2011 أصبح GDP الصين يمثل 10% من GDP العالمي و يساهم بـ 20 % من نمو GDP العالمي (Daokui ,2015,p.325).

الشكل 02. معدل نمو GDP في الصين، 1978-2010.

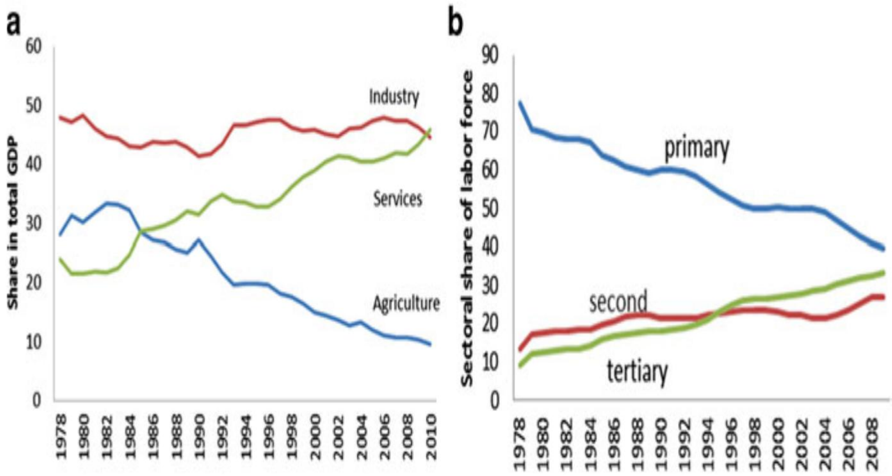


Source: Based on National Bureau of Statistics of China.

2.1. التحول الهيكلي و التحضر السريع

ترافق النمو الإقتصادي السريع المحقق في العقود الثلاثة الماضية بتحول جذري في الهيكل الإقتصادي حيث تحولت الصين من إقتصاد قائم على الزراعة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى إقتصاد ذو تنمية منسقة بين القطاعات الأولية (الزراعة) ، القطاعات الثانوية (الصناعة) و القطاع الثالث (الخدمات). في هذا الجانب عرفت حصة GDP من القيمة المضافة للصناعات الأولية ، الثانوية ، و الثالثة تغيرا من 28 % ، 48 % ، و 24 % عام 1978 إلى 10 % ، 47 % ، و 43 % عام 2010 على الترتيب (أنظر الشكل 03.) .

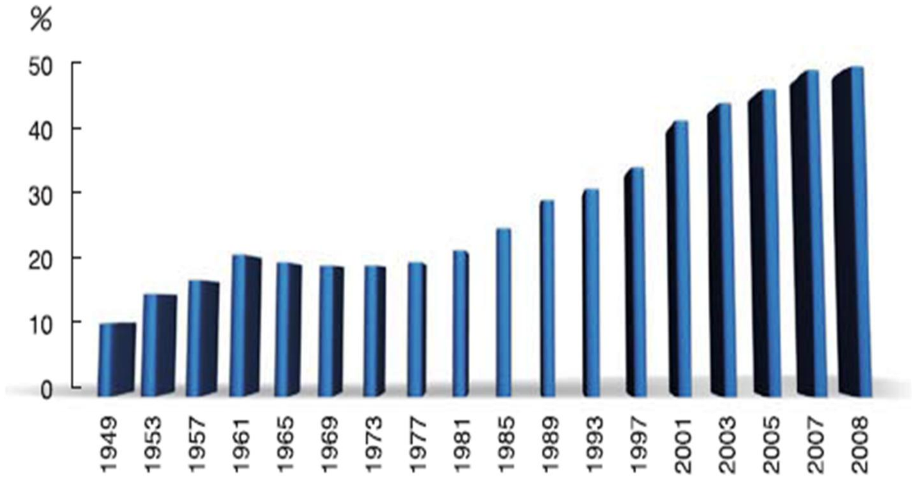
الشكل 03. الحصص القطاعية لـ (a) GDP و (b) العمالة في الصين ، 1978 – 2010



Source : Based on WDI.(2013).

خلال نفس الفترة أيضا، تم إعادة توزيع حجم السكان على نطاق واسع عبر القطاعات الثلاثة و بين المناطق الحضرية و الريفية: حيث إنخفضت حصة العمالة في قطاع الزراعة من 78 % عام 1978 إلى 40 % فقط عام 2010 (الشكل 03.) . هذا التحول أدى إلى توجيه فائض العمالة بأعداد كبيرة من قطاع الزراعة نحو توسيع قطاعات الصناعة و الخدمات بسرعات قياسية. في نفس الوقت ، شهدت الصين أيضا توسعا حضريا سريعا، فعلى الرغم من وضع نظام تسجيل الأسر الرسمي (*Hukou*) الذي تم تصميمه لتقييد الهجرة من الريف إلى المدن إلا أن عدد سكان المناطق الحضرية في الصين إرتفع بنحو ثلاثة أضعاف ، حيث إرتفع من 10 % عام 1949 إلى أكثر من 45.7 % من إجمالي السكان في عام 2008 (أنظر الشكل 04.). و ترجع هذه الزيادة في عدد السكان في المناطق الحضرية في الأساس إلى إعادة تصنيف المناطق الريفية إلى مناطق الحضر بسبب تحويل الأراضي الزراعة لصالح تطوير الصناعات المحلية و قطاع الخدمات (Wang et al.,2014,p.14). مع ذلك، هذه التقديرات لتعداد السكان في المناطق الحضرية لا تأخذ بعين الإعتبار السكان المتنقلين في الصين (سكان الريف غير المسجلين في نظام *Hukou* المقيمين بشكل مؤقت في المدن). فإذا ما تم إدراج هذه الفئة من الأشخاص فمن المرجح أن يتجاوز تعداد سكان الحضر في الصين نصف مجموع سكان البلاد (Li and Fumin,2010,p.100).

الشكل 04. نسبة التحضر في الصين ، 1949 – 2008.



(2010, p.100)..Source: Li and Fumin

في كثير من النواحي يشبه التحول الهيكلي الذي حدث في الصين تجارب التصنيع التي حدثت في أوروبا في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر و في الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين و حتى في الإقتصاديات حديثة التصنيع في شرق آسيا خلال السبعينات و الثمانينات. لكن مع ذلك ، لم يستغرق الأمر وقتا أطول في الصين - في بلد تعداد سكانه يقارب ربع سكان العالم – لإستكمال مسار التحول الهيكلي من إقتصاد قائم على الزراعة إلى إقتصاد يهيمن عليه قطاعي الصناعة و الخدمات . في هذا الصدد ، و إلى جانب معدلات النمو الإقتصادي المحققة عرف هيكل الصادرات الصينية أيضا تحولا من نمط تقوده السلع الأولية إلى نمط تقوده الآلات و معدات النقل.

3.1. رائد التجارة الدولية و الوجهة الأولى للإستثمار الأجنبي المباشر

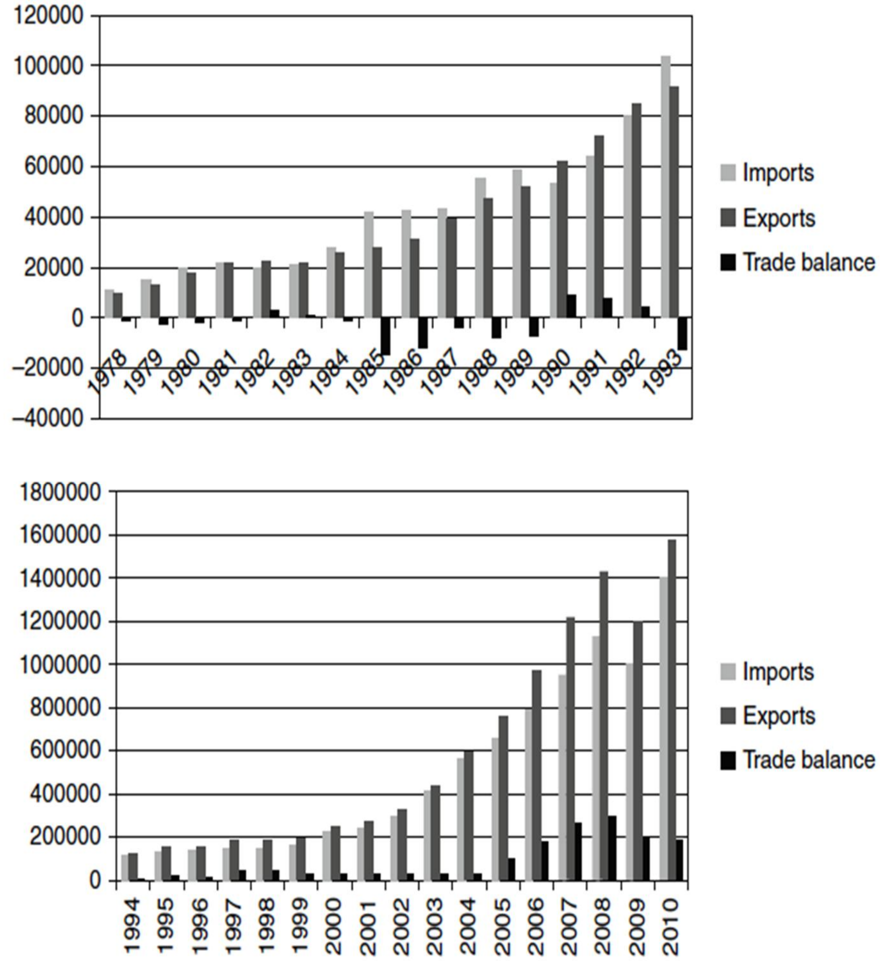
في السبعينات ، عرفت الصين على أنها إقتصاد منغلق بشكل كبير – حيث سجلت القيمة الكلية لوارداتها و صادراتها 20.6 مليار دولار أمريكي فقط محتلة المرتبة 32 في التجارة الدولية و مساهمة بأقل من 1 % من إجمالي الصادرات العالمية. لكن خلال العقود الثلاثة الماضية، أصبحت الصين أكبر مصدر و ثاني أكبر مستورد في العالم. في عام 2010 ، حققت الواردات و الصادرات الصينية قيمة إجمالية تقدر بـ 2974 مليار دولار أمريكي – 144 مرة أكبر مقارنة بقيمتها عام 1978 (أنظر الشكل 05.) مساهمة بحجم صادرات و واردات يقدر بـ 10.4 % و 9.1 % من إجمالي التجارة العالمية.

من جانب آخر، يمكن القول أن هيكل التجارة يعتبر مؤشرا جيدا للتحول الهيكلي، ففي أواخر عام 1984 كانت الصين بلدا مصدرا للمواد و المنتجات الأولية: حيث كان 55 % من هيكل الصادرات مكونا من النفط الخام، الفحم الخام، المنتجات الزراعية و الحيوانية. لكن مع إنفتاح الإقتصاد على التجارة الدولية و الإستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment , FDI) أقامت الصين عدة مناطق إقتصادية خاصة (Special Economic Zones , SEZs) بدأت بالتعلم عن طريق التعلم بالممارسة و التعلم عن طريق التصدير، أدت إلى ترقية هيكل الصادرات خلال ثلاثة مراحل: الأولى من المنتجات الأولية إلى المنتجات ذات كثافة يد عاملة منخفضة الإنتاجية (المنسوجات ، الملابس ، الغزل ، و لعب الأطفال) في التسعينات . بعد ذلك، توجهت في المرحلة الثانية نحو

المنتجات ذات كثافة يد عاملة متوسطة الإنتاجية (قطع غيار السيارات، الآلات و المعدات). و منذ عام 2001 ، سنة إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية أصبحت الصين جزء لا يتجزأ من سلاسل التوريد العالمية و منتجة لمجموعة واسعة من السلع المصنعة.

الشكل 05. حجم الصادرات و الواردات في الصين ، 1978 – 2010

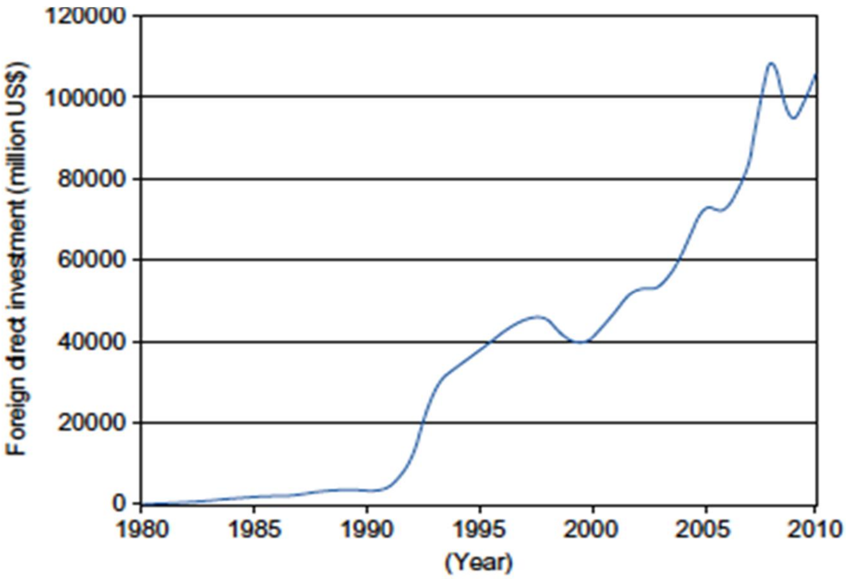
(الوحدة : مليون دولار أمريكي)



(2011)..Source: Based on China Statistical Yearbook

من جانب آخر ، أصبحت الصين مقصدا رئيسيا لـ FDI . فوفقا للإحصائيات الرسمية ، كان حجم تدفقات FDI الداخل إلى الصين يقارب الصفر في أواخر السبعينات ليرتفع إلى نحو 2.3 مليار دولار بين 1984-1989 (أنظر الشكل 06.). في أوائل التسعينات، أصبحت الصين أكبر متلقي لـ FDI بين البلدان النامية. أما في عام 2010 ، بلغ حجم تدفقات FDI إلى الصين نحو 105 مليار دولار (بمعدل نمو يتجاوز 18 % خلال الفترة 1990-2010) – ما يمثل حوالي 19.9 % من إجمالي تدفقات FDI في البلدان النامية و 8.5 % من إجمالي تدفقاته العالمية (UNCTAD,2011).

الشكل 06. حجم تدفقات FDI الداخل إلى الصين ، 1980-2010.



Source : Based on UNCTAD.(2011)

.

4.1. قدرات مالية عالية و إحتياطي صرف أجنبي ضخم

إستطاع النمو الإقتصادي في الصين تعزيز القدرات المالية الوطنية و إحتياطي النقد الأجنبي حيث تضاعفت عائدات الدولة خلال الفترة 1978 – 1985 من 113.2 مليار يوان إلى 200.5 مليار يوان . و منذ عام 1995 شهدت إيرادات الحكومة نموا أسرع ليتجاوز 8308 مليار يوان عام 2010 و بمتوسط معدل نمو سنوي يعادل 14.4 % (بالأسعار الجارية) كما يظهره الجدول 01.

الجدول 01. GDP و العائدات المالية في الصين ، 1978-2010.

السنوات	*GDP (100 مليون يوان)*	*العائدات المالية (100 مليون يوان)*	*% من GDP*
1978	3645	1132	31.1
1980	4546	1160	25.5
1985	9016	2005	22.2
1990	18668	2937	15.7
1995	60794	6242	10.3
2000	99215	13395	13.5
2005	184937	31649	17.1
2010	394983	83090	20.9

(2011)..Source: Based on China Statistical Yearbook

و قد أدى تزايد الإيرادات الحكومية إلى تمكين الحكومة من الحفاظ على وتيرة و أهداف التنمية الإقتصادية و الإستجابة بفعالية لمختلف الأزمات الإقتصادية و المالية فضلا عن الكوارث الطبيعية . ما بين عامي 1978 و 2010 ، إرتفع الحجم الإجمالي للنفقات المالية من 112 مليار يوان إلى 8987 مليار يوان و بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 14.7 % (بالأسعار الجارية) . و تشمل المجالات الرئيسية للإنفاق الحكومي كل من تحسين الخدمات الإجتماعية كالتعليم و الرعاية الصحية ، الوصول إلى المياه النظيفة و خدمات الصرف الصحي ، و تمويل السلع العمومية مثل أنشطة البحث و التطوير ، الإبتكار ، و ترقية البنى التحتية الأساسية.

من جانب آخر، تحولت الصين من بلد يعاني عجزا حادا في النقد الأجنبي إلى أكبر إحتياطي للنقد الأجنبي في العالم. ففي عام 1978، بلغ إحتياطي النقد الأجنبي في الصين فقط 167 مليون دولار ما يمثل 0.17 % للفرد و الذي كان يحد بشكل خطير من قدرة البلد على إستيراد السلع ذات التكنولوجيا العالية التي تعتبر عاملا حاسما لتحديث الإقتصاد. لكن منذ التسعينات، تزايد إحتياطي النقد الأجنبي بشكل مستمر عبر الزمن حيث بلغ الصرف الأجنبي في الصين 11.1 مليار دولار عام 1990 ليتجاوز عتبة 105 مليار دولار عام 1996 . أما في عام 2006 ، تجاوزت الإحتياطات بليون دولار أمريكي (1.0663 بليون دولار) أكبر من نظيرتها اليابان لتحتل المرتبة الأولى في العالم . في عام 2010 ، إرتفع إحتياطي النقد الأجنبي في الصين إلى حدود 2.8473 بليون دولار أمريكي (أي 50 % من GDP) .

2. مصادر النمو الإقتصادي في الصين

يقوم هذا الجزء بدراسة مصادر النمو الإقتصادي في الصين بهدف التعرف على مختلف القوى المحركة لأدائها الإقتصادي المذهل. و يتم إستخدام الإطار الموسع لمحاسبة النمو *Growth Accounting* من أجل تقدير معدل النمو و ذلك بدمج أثر رأس المال البشري في النمو الإقتصادي .و بشكل أكثر تحديدا ، تقوم منهجية محاسبة النمو بتفكيك النمو الإجمالي إلى المساهمة النسبية لمدخلات العوامل (رأس المال المادي و البشري) و البواقي (TFP) التي تمثل التقدم التكنولوجي و عوامل أخرى (الصندوق الأسود) [1]. تاريخيا، Solow (1957) هو أول من إستخدم منهجية محاسبة النمو الإقتصادي لكنها تطورت بعد ذلك على يد العديد من الباحثين – أنظر على سبيل المثال، Jorgensen and Griliches, 1967 ; Christensen and Jorgensen, 1969, 1970 ; Christensen et al. ,1975 ; Diewert ,1976 ; Jorgensen et al. , 1987.) منذ ذلك الحين ،تم قبول منهجية محاسبة النمو على نطاق واسع باعتبارها أكثر الطرق دقة لقياس مساهمة المدخلات الإقتصادية المختلفة و بالتالي تعتبر المعيار الأفضل لتحليل الإنتاجية و مصادر النمو.

---

[1] - يتم تمثيل العلاقة بين مدخلات الإنتاج (رأس المال المادي ، رأس المال البشري ، و العمل) وفقا لدالة إنتاج من نوع Cobb-Douglas: كالآتي $Y = AK^{\alpha}(L\ H)^{1-\alpha}$. حيث يشير Y إلى الناتج، K لمخزون رأس المال المادي، L (عدد العمال)، H لعنصر العمل متوسط مستوى رأس المال البشري. A هو الإنتاجية الكلية للعوامل TFP، و α هي مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال المادي (أو حصة رأس المال المادي) و التي عادة ما تفترض أنها تساوي من 0.4-0.5. أما حاصل الضرب بين L و H فيمثل مقياس المعدل لمدخل عنصر العامل الماهر الذي يأخذ بالحسبان التحسينات الحاصلة في مستوى المهارات.و بالتالي ، يمكن تقسيم نمو الناتج الكلي $\Delta \ln(Y)$ إلى النمو في مدخل رأس المال $\Delta \ln(K)$ و النمو في مدخل العمل $\Delta \ln(L)$ زائدا النمو في مدخل رأس المال البشري $\Delta \ln(H)$. أما الباقي – أو كما يطلق عليه " بواقي سولو *Solow Residuals* " – فيقيس مساهمة التحسينات في TFP $\Delta \ln(A)$ كما هو معبر عنه وفقا للمعادلة التالية : $\Delta \ln(Y) = \Delta \ln(A) + \alpha \Delta \ln(K) + 1 - \alpha(\Delta \ln(L) + \Delta \ln(H))$. يعرف المصطلح TFP، فهو لا يقيس التكنولوجيا فقط ،بل أيضا العوامل غير المشاهدة (المتغيرات الأخرى التي تؤثر في معدل النمو ، وغير المدرجة في النموذج) وتشمل الموارد الطبيعية ، المناخ ،المؤسسات الإجتماعية،الآثار العشوائية الأخرى. في الواقع كونه "متغيرا شاملا ".

يظهر هذا الجزء من الدراسة النقاش الدائر بين أنصار"وجهة نظر التراكمية *Accumulation View* " الذي يعتقدون أن تحقيق الصين لمعدلات نمو مرتفعة كانت بقيادة معدلات الإستثمار المرتفعة (أو تراكم رأس المال) (أنظر على سبيل المثال ، Krugman , 1994 ;Young , 1994 , 1995 ; Kim and Lau , 1996) . و بين أنصار " وجهة نظر الإستيعابية *Assimilation View* " الذين يرون أن الصين – على غرار البلدان حديثة التصنيع - تمكنت من تحقيق معدلات نمو أعلى بفضل نمو إنتاجيتها الكلية و الذي يرجع الفضل في ذلك إلى قدرتها على الحصول على المعرفة التكنولوجية من الإقتصاديات الصناعية و إستخدامها بشكل منتج في الإقتصاد المحلي (أنظر على سبيل المثال (Pack , 1998 ; Dollar , 1993).

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي حاولت التعرف على مصادر النمو الإقتصادي في الصين و قد خلصت العديد من هذه الأبحاث إلى أن سجل معدل النمو السريع و المذهل الذي حققته الصين على مدى العقود القليلة الماضية يمكن إرجاعه لحد كبير إلى النمو في الإنتاجية . يتضح هذا بصورة جلية من خلال إستعراض بيانات الجدول 02.

الجدول 02.مصادر النمو في الصين (وجهة نظر الإستيعابية).

الدراسات	نمو GDP	المساهمة في نمو GDP (100 %)		
		رأس المال المادي	كمية العمل الماهر الموسع	TFP
(2012) Zhu				
1977-1952	2.97	116.15	55.88	-72.03
2007-1978	8.19	0.51	21.66	77.89
(2008) Bosworth and Collins				
2004-1978	9.3	43.76	4.08	52.15
1993-1978	8.9	37.41	6.17	56.29
2004-1993	9.7	49.38	3.5	47.11

(2012); Bosworth and Collins. (2008)..Sources: Zhu

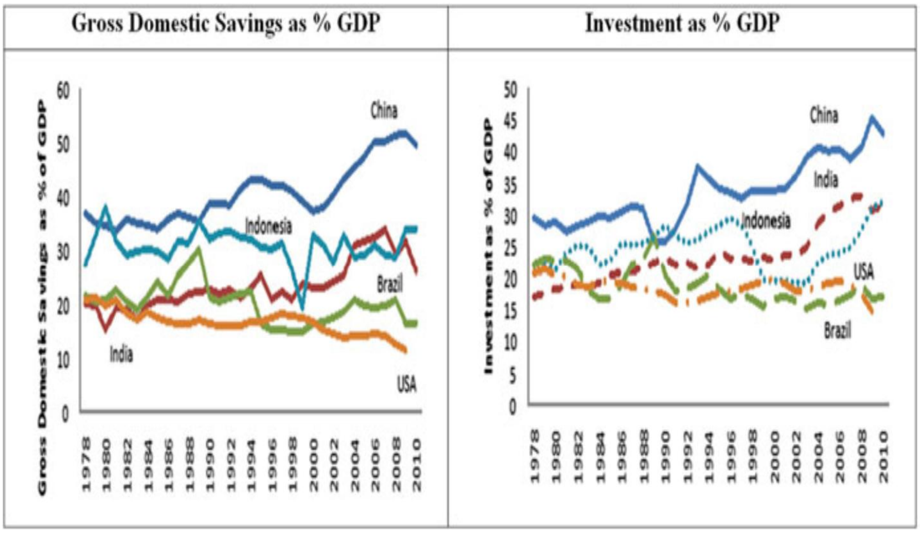
خلال الفترة ما بين 1978-2004 شهدت الصين زيادة سنوية كبيرة في إنتاجية العامل مقاسا بنصيب العامل من الناتج بمعدل قدره 9.3 % مقارنة مع 3.3 % في الهند و 3.7 % في شرق آسيا .[2] و يعزى هذا التحسن في إنتاجية العامل أساسا إلى الإستثمار في رأس المال و التحسينات الحاصلة في كفاءة إستخدام عوامل الإنتاج و

[2] - تشمل بلدان شرق آسيا كل من اندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، تايلاندا ، الفلبين ، ماليزيا ، سنغافورة ،و تايوان.

التقدم التكنولوجي المقاس بـ TFP . و تشير التقديرات أن النمو في الإستثمار في رأس المال و TFP تستحوذ على حوالي 44 و 52 % من نمو GDP خلال الفترة 1978-2004 على التوالي. في هذا الصدد، يمكن إرجاع تحقيق الصين لمعدل تراكم رأس المال أسرع مقارنة بالبلدان الأخرى إلى معدل الإدخار (الإستثمار) المرتفع (أنظر الشكل 07.). حيث إرتفع نصيب العامل من رأس المال المادي بمعدل سنوي يقدر بـ 3.2 % خلال الفترة 1978-2004 في الصين مقارنة مع 1.3 % في الهند و 2.2 % في شرق آسيا ككل (Bosworth and Collins ,2008,p.49). من خلال الجدول أيضا نلاحظ أن نمو TFP إرتفع سنويا من 1.1 % خلال الفترة 1953-1978 إلى 3.5 % خلال الفترة 1978-1993 ليصل إلى 3.9 % خلال الفترة 1993-2004. هذا مع تناقض حاد مع البلدان الأخرى : حيث شهدت الهند معدل نمو TFP يقدر بـ 1.6 % خلال الفترة 1978-2004 . و شرق آسيا 0.9 % خلال 1980- 2003 . و الولايات المتحدة 0.4 % خلال 1960-1969. ففي الوقت الذي يستحوذ نمو TFP في الصين على حوالي نصف التزايد الحاصل في الناتج منذ 1978 لا يمثل في آسيا ككل إلا الربع خلال نفس الفترة.

عاش الإقتصاد الصيني في " الحلقة الفاضلة *Virtuous Circle* " بتأثيرات رجعية مستدامة : حيث أن إرتفاع مستويات الإستثمار يخلق نموا إقتصاديا سريعا و النمو السريع بدوره يعزز التوقعات التي تشجع إرتفاع مستويات الإستثمار. هنا نشير إلى أن التفاعل الإيجابي بين الإستثمار و مكاسب الكفاءة الناجمة عن التقدم التكنولوجي و إعادة التخصيص يتماشى مع توقعات نظرية النمو الداخلي . و بإختصار ، يمكن إرجاع النمو الإقتصادي السريع و المستدام في الصين بشكل كبير إلى الإستخدام الكفء لعوامل الإنتاج و التقدم التكنولوجي و الذي يظهر في زيادة إنتاجية العامل و TFP خلال الفترة 1978-2004 (Knight and Ding , 2010).

الشكل 07. إجمالي الإدخار و الإستثمار المحليين في الصين و بلدان مختارة. 1978-2010.



Source : Based on WDI.(2013).

على الرغم من قلة الدراسات التجريبية حول مصادر النمو في الصين خلال بداية القرن الحادي والعشرين إلا أن العديد من الأدلة تشير إلى أن نمو الإنتاجية الكلية و مكاسب الكفاءة من إعادة التخصيص بين القطاعات أصبحت مصادر أقل أهمية في قيادة النمو الإجمالي في الصين خلال هذه الفترة . فبعض الأدلة من الدراسات على مستوى الشركة تؤكد هذه الإستنتاجات: فقد تمكنت العديد من الشركات الصينية من رفع أدائها

بفضل الإستثمار الأجنبي المباشر و المشاريع المشتركة عن طريق تجميع و معالجة العمليات بدلا من التقدم التكنولوجي و الإبتكار. فغالبية الشركات الصينية لم تستطع اللحاق بركب نظرائها في الإقتصاديات المتقدمة في مجال التطوير التكنولوجي و الإبتكار على الرغم من التوسع السريع في إنتاجها الذي يقوده سوق محلية كبيرة و الصادرات (Eberhardt et al.,2011). السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن للصين الحفاظ على نموها عندما يصبح الإعتماد المفرط على تراكم رأس المال و التصدير قيدا ملزما في حين أن مكاسب الكفاءة من تخصيص الموارد بين القطاعات و الميزة النسبية للعمالة رخيصة التكلفة سوف تنخفض عبر الزمن.

ارتباطا بما سبق ، من الواجب القول أيضا أن النتيجة التي قدمتها دراسات مثل Zhu (2012) و Bosworth and Collins (2008) و التي مفادها أن نمو الإنتاجية الكلية هو الذي قاد أداء النمو في الصين منذ عام 1978 تبدو مستغربة لأنها تناقض المعتقد الشائع بأن الصين تتبع نموذجا للنمو القائم على الإستثمار و الذي يعتمد بشكل كبير على التعميق الرأسمالي على مدار العقود الثلاثة الماضية (Wolf,2004).في هذا الإطار، قدمت العديد من الدراسات حججا موافقة لهذا الرأي أي أن تراكم رأس المال كان المحرك الرئيسي لنمو الناتج الكلي في الصين (أنظر الجدول 03.).

الجدول 03.مصادر النمو الإقتصادي في الصين (وجهة نظر التراكمية).

الدراسات	نمو GDP	المساهمة في نمو GDP (100 %)		
		رأس المال المادي	كمية العمل الماهر الموسع	TFP
Perkins and Rawski (2008)				
2005-1952	7.0	47.7	21.4	30.9
1978-1952	4.4	56.3	32.7	11.0
2005-1978	9.5	43.7	16.2	40.1
(2013) OECD				
2008-1978		50.0	10.0	40.0
2008-2003	10.8	55.6	3.7	38.0
2011-2006		65.0	13.1	21.8
(2013) Khuong				
2010-1990	9.0	64.2	6.1	29.7
2000-1990	7.1	73.6	9.8	16.6

2010-2000	10.9	58.0	3.7	38.3

(2008); OECD. (2013); Khuong. (2013)..Sources: Perkins and Rawski

إذن حسب كل هذه التقديرات ، لا يزال تكوين رأس المال المحرك الرئيسي لنمو GDP في الصين حيث تجاوز حصة رأس المال في نمو GDP (في المتوسط) 52 % ، مما يعني أنه منذ عام 1978 حققت الصين نموا إقتصاديا سريعا بتكلفة جد عالية من خلال التضحية بالإستهلاك الحالي إلى حدود أدنى و تعبئة الإدخار بمعدلات مرتفعة. لكن مع ذلك ، من المثير للإهتمام أن نلاحظ تزايد حصة مدخل TFP (في المتوسط 40 %) في النمو الإقتصادي في الصين و الذي يشير إلى حد كبير لإستفادتها من " مزايا التخلف " – أي المسافة التي يبعد عنها بلد ما عن حدود التكنولوجيا – التي من الممكن أن تعزز إنتاجيتها من خلال إستيراد الأفكار و الإبتكار من الإقتصاديات الأكثر تطورا بالإضافة إلى أنها كانت أكثر كفاءة في تقليد التكنولوجيا و نشرها.

3.تفسير معجزة النمو الإقتصادي في الصين

أطلق العديد من الباحثين على الأداء الاقتصادي المذهل في الصين منذ بداية الإصلاح الإقتصادي عام 1978 مصطلح " معجزة النمو *Growth Miracle* ". فعلى الرغم من أن العديد من الإقتصاديات الإنتقالية و النامية مثل روسيا و الهند قامت بتنفيذ سياسات إصلاح إقتصادي مماثلة للصين على مدى العقود الثلاثة الماضية ، إلا أنها شهدت الكثير من التقلبات الإقتصادية و عدم الإستقرار السياسي في سياق الإصلاح الإقتصادي. هذه الإصلاحات أفرزت عن نمو إقتصادي متواضع في هذه البلدان على عكس الصين التي تمكنت من الحفاظ على معدلات نمو سريعة لفترة طويلة من الزمن ، مع الحفاظ أيضا على إستقرار الإقتصاد الكلي و الإجتماعي .

السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف إستطاعت الصين الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة خلال العقود الثلاثة ؟ في هذا الصدد، حاول كم هائل من الدراسات تحديد العوامل الكامنة وراء هذا الأداء الإقتصادي الفريد من نوعه في التاريخ.[3] هنا نشير إلى أربع عوامل أساسية تعتبر المحددات الرئيسية لأداء الصين المذهل في مجال النمو الإقتصادي.

1.3. سياسات الإصلاح الإقتصادي

تعتبر سياسات الإصلاح الإقتصادي *Economic Reform* في الصين بمثابة القوة الدافعة الرئيسية وراء النمو الإقتصادي المرتفع و المستدام الذي حققه البلد . فعلى مدار ثلاثين عاما ، تحول الإقتصاد الصيني النامي المخطط مركزيا – الذي يتبع الأسلوب السوفياتي ذو التصنيع الثقيل - و المشوه للغاية و غير الفعال تدريجيا إلى نظام إقتصادي يعتمد إلى حد كبير على قوى السوق في تخصيص الموارد ، و يفرض حقوق الملكية الخاصة و يعمل ضمن مجموعة من المؤسسات التنظيمية المتطورة نسبيا .[4]

يتتبع الشكل 08. أهم المعالم الرئيسية للإصلاحات المؤسساتية و القانونية التي قدمت العديد من الحوافز للإقتصاد الصيني منذ عام 1979.

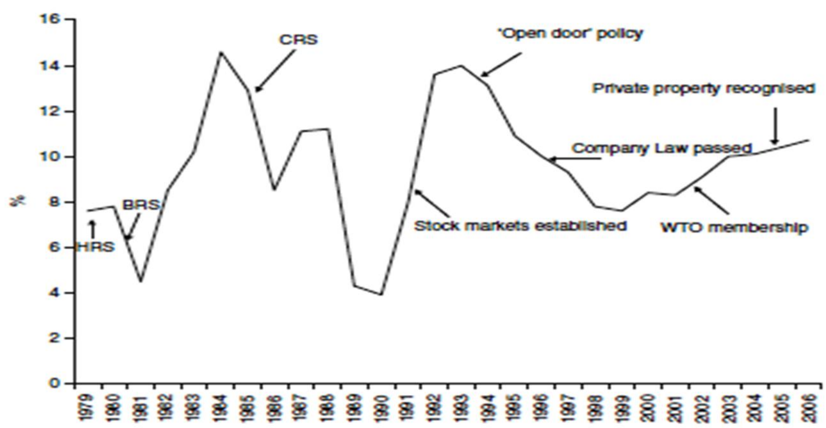
إنطلقت عملية الإصلاح في أوائل الثمانينات في القطاع الزراعي من خلال تطبيق نظام المسؤولية الأسرية (Household Responsibility System ,HRS)

[3] - أنظر على سبيل المثال : Bosworth and Collins (2008) , Chow and Li (2002) , Chow (1993) , Dekle and Vandenbrouke (2006) , Fan and Zhung (2002) , Hu and Khan (1997) , Holz (2006) , IMF (2011) , Kuijs and Wang (2006) , Kwan (2006) , Riedel et al. (2007) , Keefer (2007) , Li et al.(2003) , Lin and Liu (2005) , Naughton (2006) , El Erien and Spence (2008) , Knight et al. (2011) ,and Wang and Yao (2003).

[4] - بدأت الصين منذ عام 1978 بإدراج قوى السوق في إقتصادها المسير مركزيا بشكل تدريجيا ، أي بدون تحولات جذرية إلى إقتصاد مملوك للقطاع الخاص ، لذلك ، يرى العديد من الباحثين أن الإصلاح الإقتصادي في الصين هي إستراتيجية للإصلاح الجزئي ، و التي إتسمت بالإبتكارات المؤسساتية و التجريب الإقليمي.

عـام 1979 و تأييـد إنشـاء مؤسسـات البلـديات و القـرى (Township and Village Entreprises , TVEs) . ليحل محل نظام الريفي الجماعي. و قد سمحت TVEs بضخ وفرة و فائض من العمالة نحو الصناعة و التوجه نحو الإقتصاد الريفي . علاوة على ذلك، منح HRS الملكية للمزارعين ليتمكنوا من حصد عوائد من جهودهم الخاصة في إطار الملكية الجماعية للأراضي. أعادت هذه الإصلاحات توجيه الإدخار الوطني نحو الأسر ، من خلال حقن الحوافز في الإقتصاد الذي لم يعترف بالملكية الخاصة الكاملة ، و إعادة تخصيص عامل اليد العاملة نحو المؤسسات الأكثر إنتاجية. أدى ذلك إلى نمو الناتج بشكل سريع في أوائل الثمانينات (كما يظهره الشكل أعلاه) ، مبرزا حقيقة أن نمو الصين المعجزة بدأ في الريف (Yueh , 2011 , p.25).

الشكل 08. النمو السنوي لـ GDP الحقيقي و معالم السياسة منذ 1979.



Source : Yueh.(2011,p.25).

عندما تبين نجاح هذه الإجراءات في المناطق الريفية ، تبنت الصين المزيد من الإصلاحات في المناطق الحضرية عام 1984 ، محفزة بتجربتها الناجحة في الريف . فمن خلال نظام المسؤولية التعاقدية (Contract Responsibility System, CRS) و نظام مسؤولية الميزانية (Budgetary Responsibility System , BRS) تم تمهيد الطريق للمرحلة المقبلة من الإصلاحات في الشركات المملوكة للدولة (State – Owned Entreprises , SOEs) و القطاع المالي . و قد شمل إصلاح SOEs تفويض الإدارة و المراقبة من الحكومة المركزية إلى مديري المؤسسات المحلية و خصخصة غالبية SOEs عن طريق نقل ملكية أصول الدولة. في أوائل التسعينات، تم إدراج العديد من SOEs في بورصات Shanghai (عام 1990) و Shenzhen (عام 1991). و مع زيادة تعميق الإصلاحات على مستوى SOEs ، أصبح القطاع الخاص القوة المهيمنة بشكل متزايد في مساهمته في الإنتاج الصناعي ، حيث إرتفعت حصة القطاع الخاص من إجمالي الإنتاج الصناعي من 6 % في عام 1998 إلى حوالي 52 % عام 2010 .[5] عززت هذه الإصلاحات الحضرية أكثر وضعية و دخل سكان الحضر في ظل إقتصاد مدار مركزيا ، حيث تمتع سكان الحضر بما يسمى " وعاء الأرز الحديدي *Iron Rice Blowl* " و معونات إجتماعية غير متاحة لسكان الريف . مكن هذا التحيز و المعاملة التفضيلية لسكان الحضر الصين من الخضوع لتجربة التصنيع، و الحفاظ على عامل الإستقرار الذي يعتبر عنصرا حاسما في مسار التحول التدريج (Knight and Song , 1999).

[5] - إعترفت الصين بالملكية الخاصة في الدستور عام 2004، و التي سمحت بتقديم الحماية القانونية المتساوية للممتلكات الخاصة و العامة.

الشق الأخير من نهج الإصلاح في الصين هي سياسة " الباب المفتوح *Open Door* " في أواخر السبعينات، حيث خلقت الصين المناطق الإقتصادية الخاصة (Special Economic Zones, SEZs) بداية في المناطق الساحلية الجنوبية، و التي كانت أساسا مناطق مجهزة للتصدير و مفتوحة أمام التجارة الدولية و الإستثمار الأجنبي. و قد سمح إدراج قوى السوق في SEZs للحكومة بتجربة درجة محدودة من الإنفتاح. بدأت هذه الإجراءات في عام 1978 ، لكنها لم تنطلق إلا في عام 1992 عندما قام Deng Xiaoping بجولة في أقدم المناطق الإقتصادية الخاصة الواقعة في Fujian و Guangdong. منذ ذلك الوقت ، أنشأت الصين أشكالا أخرى من SEZs مثل مناطق التجارة الحرة و مناطق تطوير التكنولوجيا العالية (High Technology Development Zones , HTDZs) التي تهدف إلى جذب الإستثمارات الأجنبية في قطاعات التكنولوجيا و تشجيع أنشطة البحث و التطوير. في هذا الإطار ، قدمت SEZs للمستثمرين الأجانب درجة من الحماية القانونية التي لم تتمتع بها حتى الشركات الصينية المحلية ، و التي كانت كافية لتحفيز أعداد كبيرة من تدفقات FDI الداخل إلى الصين .

و تشمل الإصلاحات الهيكلية الهامة الأخرى اللامركزية المالية و الإدارية من الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية للمؤسسات ، حيث أدت اللامركزية إلى خلق المنافسة بين الحكومات المحلية و تحسن الكفاءة من خلال إتخاذ القرارات الأمثل بناءا على الظروف المحلية و تدفق المعلومات بشكل أفضل .على ذلك ، سمحت هذه الإصلاحات لإطلاق العنان نحو الإبداع و الحوافز لدى الأفراد و الشركات ، و الحكومات المحلية التي تسعى لتعظيم العوائد الإقتصادية من خلال السعي نحو إقتناص الفرص على الصعيدين المحلي و العالمي.[6]

2.3. إلتزام الحكومة و الإصلاح على النمط الصيني

يظهر التاريخ أن النمو الإقتصادي يتطلب أكثر من مجرد إعتبارات إقتصادية بحتة، فهو يتطلب أيضا قيادة للحكومات التي تتصف بالإلتزام، المصداقية و القدرة. في الواقع، تجربة الإصلاح في الصين هي أفضل مثال على ذلك: فقد أظهرت الحكومة الصينية بشكل واضح إلتزامها القوي و قيادتها لتحويل الصين من واحدة من أفقر البلدان في العالم إلى بلد ذات دخل متوسط مزدهر من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من برامج الإصلاح الإقتصادي على المدى الطويل ، هذا على الرغم من التحديات و المخاطر السياسية المرتبطة بهذه الإصلاحات . في الحقيقة ، يعتبر نهج الصين في متابعة هذه الإصلاحات فريدة من نوعها ، فصناع السياسة الصينية إستطاعوا فهم الشكوك الهائلة حول الإصلاحات الإقتصادية على هذا المستوى. و وفقا للمبدأ الذي وضعه Deng Xiaoping " لعبور النهر علينا لمس الحجارة " ، تبنت الحكومة الصينية نهجا تجريبيا ، تدريجيا و براغماتيكيا للإصلاح أدى إلى توسع نطاق الإصلاحات الناجحة مع مرور الوقت و عبر الأقاليم على أساس فكرة التعلم عن طريق الممارسة (Hofman and Wu,2008).

3.3. الإندماج في الإقتصاد العالمي

عامل آخر وراء تعزيز النمو الإقتصادي في الصين يتمثل في إندماجها مع بقية العالم . في الواقع ، تؤكد تجربة النمو في 13 بلدا منذ أوائل السبعينات ، و التي شهدت كلها نموا سنويا بنسبة 7 % أو أكثر على مدى 25 عاما على أهمية الإندماج في الإقتصاد العالمي

---

[6] - تشمل هذه الإجراءات ، من بين الأمور الأخرى ، صدور قانون عام 1993 الذي بشر بظهور عصر Company Lawالشركة إلى شركات تساهمية . SOEsالشركات القانونية و إعادة هيكلة عام 2001 ، التي أدخلت القوانين WTOأخيرا ، عضوية الصين في الاقتصادية الدولية و بشرت بظهور أشكال و وكالات تنظيمية مثل China Banking Regulatoryلجنة تنظيم المصارف الصينية (Commission , CBRC.(

لإستدامة النمو .[7] فقبل عام 1950 ، لم يكن من المتصور أبدا أن يحقق بلد ما مستويات 7 % لمعدلات النمو ، لكن الأمر أصبح ممكنا فقط لأن الإقتصاد العالمي أصبح أكثر إنفتاحا و تكاملا مع بداية السبعينات (The Growth Report ,2008). فقد مكن الإقتصاد العالمي الصين من توفير سوق غير محدودة تقريبا لصادراتها من السلع و الخدمات ، فضلا عن تحسين الكفاءة و الإنتاجية من خلال إستغلال ميزتها النسبية في العمالة ذات التكلفة المنخفضة و إقتصاديات الحجم . في هذا الصدد، إرتفعت صادرات الصين بأكثر من ثمانية أضعاف ما بين 1980 – 2010 ، متخطية بذلك الولايات المتحدة كأكبر مصدر في العالم .

و قد أدى الإندماج في الإقتصاد العالمي بالصين أيضا إلى توفير فرصة لإستيراد التكنولوجيا ، الأفكار ، الدراية التقنية ، و المهارات الإدارية الحديثة التي تتجسد في واردات التكنولوجيا العالية ، السلع الرأسمالية ، FDI ، و المشاريع المشتركة . فمن خلال إنفتاحها على التجارة الدولية و FDI ، لعب النمو في قطاع التصدير أيضا دورا رئيسيا في تحفيز تطوير التكنولوجيا .

قناة أخرى هامة لنقل المعرفة تتمثل في تبادل الأفراد : فإلى جانب الإنفتاح على التجارة و الإستثمار الأجنبي ، أولى صناع السياسة الصينية إهتماما خاصا بالتعليم الأجنبي من خلال التبادل . فقد وجهت الحكومة الصينية الدعوة للخبراء الأجانب لمساعدتهم على تعلم كل ما يتعلق بأداء و ميزات نظام إقتصاد السوق . في الوقت نفسه تم إرسال بعثات عديدة من الطلاب الصينيين و المسؤولين الحكوميين لتدريبهم في الجامعات الأمريكية و الأوروبية. و قد تم إختيار العديد من الإصلاحيين الصينيين البارزين التكنوقراطيين الذين تلقوا تدريبا في الغرب و وضعوا في مناصب قيادية في سياسات الإصلاح الاقتصادي في الصين ، و لعبوا دورا هاما في إعادة تشكيل سياسات الإصلاح .

4.3. الترقية الصناعية و الإبتكار التكنولوجي

يرجع تسجيل الصين لمعدلات نمو مرتفعة لحد كبير إلى عملية التعلم و الترقية الناتجة عن إعتماد التكنولوجيا الجديدة المجسدة في FDI ، السلع الوسيطية المستوردة ، و الإستثمار في رأس المال. فعلى سبيل المثال، في أوائل الثمانينات، كانت تعتمد الصين في إنتاجها على تجهيز المنتجات الزراعية الأولية، الغابات، تربية الحيوانات و الثروة السمكية، لكنها سرعان ما قامت بترقية عملياتها نحو إنتاج المزيد من السلع ذات المحتوى التقني مثل المنسوجات، الملابس، الإلكترونيات، الكيماويات، الآلات، تجهيزات الأغذية الحديثة، و مواد البناء التي أصبحت الآن تتوفر على معايير الجودة العالمية.

في الوقت الراهن ، لم تصبح الصين أكبر مصدر في العالم فقط ، بل أيضا تحول هيكل صادراتها بشكل كبير منذ أوائل التسعينات ، حيث سجل إنخفاضا حادا في حصة المنتجات الزراعية و المنتجات المصنعة ذات كثافة يد عاملة منخفضة المهارة مثل المنسوجات و الملابس، في حين إرتفعت حصة الصناعات الثقيلة و الإلكترونية مثل الإلكترونيات الإستهلاكية، الأجهزة المنزلية، أجهزة الكمبيوتر(Amiti and Freund,2008). و قد إرتفعت حصة الصادرات المصنعة ذات التكنولوجيا من 6 % عام 1992 إلى 31 % في عام 2009 نتيجة الترقية السريعة للإنتاج في القطاع الصناعي، فقد كان متوسط الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية يمثل فقط 5.6 % مقارنة بالولايات المتحدة في عام 1995 ، إلا أنها في أقل عقد من الزمن إرتفع إلى 15.8 % بحلول عام 2004، على أن المحافظات الساحلية

---

[7] - تشمل هذه البلدان كل من بوتسوانا ، البرازيل ، الصين ، هونغ كونغ ، إندونيسيا ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، مالطا ، عمان ، سنغافورة ، تايوان ، و تايلاندا (أنظر The Growth Report ,2008.)

في الصين إستطاعت سد الفجوة التكنولوجية مع الحدود الدولية.

الآن تعكف الصين على مرحلة جديدة لتطوير جهاز إنتاجها الوطني ، فمواجهة للقيود المتزايدة المفروضة على الموارد و خطر الإحتباس الحراري الناجم عن إنبعاثات الكربون ، إلتزمت الحكومة الصينية بتحويل الصين إلى إقتصاد ينبعث منه كربون منخفض و إقتصاد أخضر . في هذا الصدد، يمثل تطوير و تنمية الصناعات الناشئة الإستراتيجية (Strategic Emerging Industries, SEIs) المحور الرئيسي في المخطط الخماسي الثاني عشر، و التي تشمل التكنولوجيا الحيوية، الطاقة الجديدة، تصنيع المعدات عالية التكنولوجيا، توليد الطاقة لحماية البيئة، سيارات ذات الطاقة النظيفة، و جيل جديد من تكنولوجيا المعلومات. لتحقيق هذه الأهداف، حولت الصين إستثماراتها نحو التكنولوجيا النظيفة: ففي عام 2009، أصبحت الصين أكبر مستثمر في تكنولوجيا الطاقة النظيفة، حيث بلغ حجم إستثماراتها 34.6 مليار دولار أمريكي مما يعادل 21 % من إجمالي الإستثمار العالمي في الطاقة النظيفة. كما أصبحت الصين أيضا أكبر بلد منتج للطاقة المتجددة في العالم، متجاوزة بذلك الولايات المتحدة في عام 2009 لتصبح المستثمر الرائد في مجال تقنيات الطاقة المتجددة. في عام 2009 أيضا ، تفوقت الصين أيضا على بلدان مثل الدنمارك ، ألمانيا ، إسبانيا ، و الولايات المتحدة لتصبح أكبر منتج لتوربينات الهوائية و الألواح الشمسية.كما تسعى الصين لدفع تطوير تكنولوجيا الطاقة الخضراء لتصبح أكبر منتج لمركبات الوقود البديل في العالم.

خاتمة

تفوقت الصين بكثير على مجموعات من البلدان الصناعية و إقتصاديات نامية أخرى بدلالة النمو الإقتصادي على مدى العقود الثلاثة الماضية .كنتيجة لذلك ، تمكنت الصين من تحقيق تقدم كبير للحاق بركب نصيب الفرد من الدخل للبلدان الغنية نسبيا و أصبحت أحد المحركات الرئيسية للنمو الإقتصادي في العالم في الوقت الراهن. في هذا الجانب ، من الضروري تحديد مختلف القوى المحركة للنمو الإقتصادي المرتفع و المستدام في الصين خلال العقود الأخيرة. الأكيد أن نموذج النمو المتبع من قبل الإقتصاد الصيني لم يحد عن تقاليد نماذج النمو – النيوكلاسكية و الداخلية – المعروفة في الأدبيات و التي تنسب النمو الإقتصادي إلى التراكم السريع لرأس المال (المادي و البشري) و التقدم التكنولوجي: فهو نموذج جاء نتيجة إطار سياسة إستراتيجي يركز على تعزيز و إدامة الناتج الحدي المرتفع لرأس المال ، أو بعبارة أخرى ، التشديد على تعزيز المعدلات المرتفعة لإستثمار رأس المال. هذا النمط للنمو المتبع من قبل الإقتصاد الصيني خلال العقود الأخيرة يتماشى مع نموذج النمو الذي إتبعته إقتصاديات المعجزة في شرق آسيا في العقود السابقة و الذي يتميز بنمو مرتفع و مستدام يقوده "التراكم المكثف لرأس المال". أضف إلى ذلك ، يبدو أن سر نموذج النمو الإقتصادي الصيني لا يكمن في تحقيق نمو عالي لـTFP (كمؤشر للتقدم التكنولوجي) لكن في دعم نمو TFP مقبول (معقول) بشكل مستدام على الرغم من التعبئة المكثفة لعوامل الإنتاج على مدار فترات طويلة.

يظهر التاريخ أن النمو الإقتصادي يتطلب أكثر من مجرد إعتبارات إقتصادية بحتة ؛ فهو يتطلب أيضا وجود عوامل أكثر عمقا –تأخذ أبعادا متعددة - تلعب أدوارا حاسمة كمحددات رئيسية في تعزيز نمو الأمم.في حالة الصين ، من المهم الإشادة بدور الحكومات المتعاقبة في تحديد أهداف التنمية و توجيه الإقتصاد إلى أين يجب أن يتحرك كما تميزت الحكومات بالمرونة الضرورية لتطبيق الإصلاحات على خططها التنموية بالسرعة و الوقت المناسبين- أي أن أهداف التنمية و إتجاهات السياسة الرئيسية تتغيرت وفقا لمراحل التنمية و

التغيرات الحاصلة في الظروف الإقتصادية المحلية و الدولية.-ما يميز التجربة التنموية الصينية أيضا أنها كانت بقيادة حكومات تتصف بالإلتزام ، المصداقية ، القدرة و المرونة : فقد أظهرت الحكومة الصينية بشكل واضح إلتزامها القوي و قيادتها للصين من واحدة من أفقر البلدان في العالم إلى بلد ذات دخل متوسط مزدهر من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من برامج الإصلاح الإقتصادي على المدى الطويل على الرغم من التحديات و المخاطر السياسية المرتبطة بهذه الإصلاحات.

عامل آخر وراء تعزيز النمو الإقتصادي في الصين يتمثل في إندماجها مع بقية العالم . فقد مكن الإقتصاد العالمي الصين من توفير سوق غير محدودة تقريبا لصادراتها من السلع و الخدمات الرخيصة مما جعل العديد من الخبراء ينسبون نجاح تقدم الصين إلى فيضان الصادرات الصينية الرخيصة التي غزت بلدان العالم ، فضلا عن تحسين الكفاءة و الإنتاجية من خلال إستغلال ميزتها النسبية في العمالة ذات التكلفة المنخفضة و إقتصاديات الحجم حيث إرتفعت صادرات الصين بأكثر من ثمانية أضعاف ما بين 1980 – 2010 ، متخطية بذلك الولايات المتحدة كأكبر مصدر في العالم.

إرتكزت الصين في طريق صعودها الإقتصادي على محاور عدة و لعل من أهمها وأبرزها هو التقدم التكنولوجي. فقد عملت الحكومة الصينية على تشجيع الإنتاج المحلي للتكنولوجيا و الإستفادة منها لترقية هيكلها الصناعي . من هذا المنظور ، كان الدعم الحكومي في الصين لتحسين الهياكل الأساسية المحلية للتكنولوجيا أن يكون مباشرا و غير مباشر حيث تمثل الألية غير المباشرة للدعم الحكومي في وضع نظام تعليمي ذات نوعية جيدة يركز على المسائل التقنية لتكوين قوة عمالة متعلمة و مؤهلة تسمح بتعزيز القدرة على إستيعاب التكنولوجيا الجديدة ، و بترقية و تكييف المؤهلات بشكل مستمر لخلق و إستخدام المعرفة بكفاءة. أما الألية المباشرة فتتمثل في إطلاقها لمجموعة من برامج التكنولوجيا من خلال دعمها لأنشطة البحث و التطوير و ترقية الإبتكار المحلي.

قائمة المراجع

1- Amiti, M. and Freund, C.(2008). The anatomy of China's export growth. Policy Research Working Paper Series 4628, The World Bank.

2- Bosworth, B. and Collins, S. (2008). Accounting for growth: Comparing China and India. *Journal of Economic Perspectives*, Vol.22 (1), pp. 45–66.

3-Daokui Li, D. (2015). The future of the Chinese economy. In Chow, G. and Perkins, D.(eds.).*Routledge handbook of the Chinese economy*. New York: Routledge, pp.324-342.

4- Eberhardt, M., Helmers, C.and Yun, Z. (2011). Is the dragon learning to fly? An analysis of the Chinese patent explosion. *CSAE working paper* WPS/2011–15, University of Oxford.

5- Hofman, B. and Wu, J. (2008). Explaining China's development and reforms. *Commission on growth and development*, Working paper no. 50.

6- Khuong, V. (2013). *The Dynamics of Economic Growth*. UK: Edward Elgar Publishing.

7- Knight, J. and Ding, S. (2010). Why does China invest so much? *China Growth Centre discussion paper Series*, no.4.

8- Knight, J. and Song, L.(1999). *The Rural-Urban Divide. Economic Disparities and Interactions in China,* Oxford: Oxford University Press.

9- Li, W. and Fumin, S. (2010).*China's Economy*. The Sinopedia Series: Cengage Learning.

10 - OECD.(2013). *OECD Economic Surveys*: *China*. OECD: Paris.

11- Perkins, D. and Rawski, T. (2008).Forecasting China's Economic Growth to 2025. In Brandt, L. and Rawski, T. (eds.).*China's Great Economic Transformation*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, pp.829-886.

12- The Growth Commission and Development Report .(2008). *Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development*. Washington, DC: World Bank.

13- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2011). *UNCTAD Handbook of Statistics*. Geneva: UNCTAD.

14- Wang, X., Wang, L. and Wang, Y. (2014). *The Quality of Growth and Poverty Reduction in China*.Berlin: Springer.

15- Wolf, M. (2004). *Why globalization works*. New Haven/London: Yale University Press.

The Economy of China.UK: .(2011) .16- Yueh,L Edward Elgar Publishing.

17- Zhu, X. (2012). Understanding China's Growth: Past, Present, and Future. *Journal of Economic Perspectives, Vol.26(4), pp.103-124.*